المبحث الثالث

موقف الحركات الإسلامية من الانتخابات الفلسطينية

أ.د. عاطف عدوان*

إن المتابع لمواقف الحركات الإسلامية الفاعلة وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين من قضية المشاركة السياسية يلاحظ تحولا واضحا، إذ بعد أن كانت المشاركة المتمثلة في تكوين الأحزاب والدخول في الانتخابات أمرا محرما ومحظورا، طورت الحركة مواقفها بناء على التطورات السياسية في البلاد العربية.

لقد رفض الإمام حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين المشاركة السياسية وتكوين الأحزاب في مرحلة الانتداب البريطاني على مصر، ورأى أن الأحزاب في تلك المرحلة تضر بالمصلحة الوطنية لأنها تشق الصف الوطني في مصر، وأكد في رسالته إلى المؤتمر الخامس " إن هناك فرقا بين حرية الرأي والتفكير والإبانة والشورى، وهو ما يوجبه الإسلام، وبين التعصب للرأي والخروج على الجماعة، وهو ما تستلزمه الحزبية ويأباه الإسلام ويحرمه أشد التحريم ".

(*) أستاذ العلوم السياسية / الجامعة الإسلامية في غزة

اختلف موقف الحركة الإسلامية بعد الاستقلال فحاولت التقرب من النظام السياسي المصري آنذاك، إلا أنه رأى فيها خطرا سياسيا فحاربها وضربها وقام بحلها بعد حادث المنشية عام١٩٥٤.

استمر التحول الفكري نحو المشاركة في الحركات الإسلامية الأخرى، فقد أعلن حزب التحرير في دستوره الذي أعلن عنه في مطلع الستينات إلى أنه يحق للمسلمين إقامة أحزاب سياسية لمحاسبة الحكام والوصول إلى الحكم بالطرق المشروعة، وذهبت حركة الاتجاه الإسلامي في تونس في الاتجاه نفسه في عقد الثمانينات.

إن تنامي عدد أتباع الحركة الإسلامية دفعها إلى الاستفادة من هذه الشعبية المتصاعدة رغبة في التغيير والمشاركة السياسية المستندة إلى قواعد اللعبة السياسية بشكل قانوني، هذا ما أكده جميع المرشدين العامين لحركة الإخوان، فقد صرح الأستاذ عمر التلمساني المرشد الثالث "نحن نملك قاعدة شعبية كبيرة، إن لم نستفد منها فسوف يستفيد منها غيرنا، ولم يبق لنا إلا التفكير في قناة شرعية نستطيع الوصول عن طريقها إلى البرلمان "وأكد الأستاذ محمد حامد أبو النصر هذا الموقف، وكذلك الأستاذ مصطفى مشهور، والأستاذ الهضيبي ، وقد قامت حركة الإخوان في العقدين الأخيرين بالتحالف مع بعض الأحزاب السياسية كحزب العمل المصري للدخول في الانتخابات تحت مظلتها .

جاء تكوين الحركة الإسلامية في قطاع غزة والضفة امتدادا للحركة في مصر، وبالتالي تأثرت بفكرها ومواقفها السياسية، من هنا لما اتيحت لها فرصة الدخول في الانتخابات السياسية في الضفة لم تتردد، أما في قطاع غزة فقد كانت الحركة ممنوعة من العمل.

بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧بدأت الحركة في إعادة ترتيب صفوفها والعودة للعمل، وعندما اطمأنت إلى قدرتها التنظيمية قررت الدخول في انتخابات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مطلع الثمانينيات، وقامت بالتحالف مع حركة فتح في هذه الانتخابات.

وعندما نشطت الحياة النقابية والمؤسساتية وخصوصا اتحادات طلاب الجامعات في القطاع والضفة دخلت الحركة الإسلامية جميع انتخابات هذه المؤسسات تقريبا، وقد حققت إنجازات هامة في هذا الصدد مثلما حدث في انتخابات نقابتي المهندسين والمحاسبين وغيرهما من الاتحادات.

موقف الحركة الإسلامية من المشاركة السياسية بعد أوسلو

عندما تم اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ رفضته الحركة الإسلامية وعدَّته تراجعا خطيرا عن مصالح الشعب الفلسطيني وأهدافه، كما أنه لا يتواءم مع المبادئ التي قامت عليها الحركة الإسلامية، وأدى هذا

الموقف إلى أن ترفض الحركة جميع إفرازات هذا الاتفاق بما فيها السلطة الوطنية الفلسطينية، لذلك لم تشارك في الانتخابات التي أفرزت هذه السلطة.

وهذا يؤكد أن الحركات الإسلامية عندما رفضت الدخول في الانتخابات لم يكن رفضها نابعا من موقف ديني رافض لمبدأ الانتخابات، بل من موقف سياسي.

بقي هذا الموقف على ما هو عليه حتى بعد اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة في سبتمبر ٢٠٠٠، فتصاعدت المقاومة الفلسطينية عامة والإسلامية خاصة، وقد دفعت الفصائل الإسلامية في هذه الانتفاضة ثمنا باهظا.

وفي الوقت نفسه أفقدت الانتفاضة إسرائيل صوابها والكثير من مقدراتها، بل ذهب البعض في إسرائيل إلى التصريح بأن هذه الانتفاضة قد ألقت الكثير من الأسئلة حول وجود إسرائيل ومستقبلها.

هذا المناخ هو الذي دفع شارون إلى التفكير في الانسحاب من بعض مستوطناته في غزة والضفة رغم أنه كان يصرح بأن هذه المستوطنات لها نفس أهمية تل أبيب، ثم صعد شارون موقفه فقرر الانسحاب من قطاع غزة كله بالإضافة إلى أربع مستوطنات من الضفة الغربية.رأت الحركات الإسلامية أن قرار خروج إسرائيل من قطاع غزة

من طرف واحد ودون اتفاقيات هو انتصار للمقاومة، مما ألغى عمليا جميع الاتفاقيات التي وقعت سابقا كي تنظم العلاقة بين السلطة الوطنية وإسرائيل، وبالتالي فإن العذر الذي منع الحركات الإسلامية من المشاركة السياسية في الانتخابات السابقة قد زال فعليا، هذا بالإضافة إلى أن الحركات الإسلامية قد استطاعت أن تضاعف من شعبيتها في هذه المرحلة، ثم أرادت أن تجني ثمار التضحيات الكبيرة التي قدمتها أثناء الانتفاضة فرفعت شعار: " شركاء في الدم شركاء في القرار"، بالإضافة إلى رغبتها في تخفيف الآلام التي عاناها الشعب الفلسطيني على إثر سلبيات السلطة الفلسطينية كالفساد وغياب سيادة القانون والسرقات المنظمة وغير ذلك ، كما أن الحركة تريد أن توقف مسلسل الانهيار والتراجع الذي تتعرض له السلطة ، بالإضافة إلى إثبات نفسها بوصفها قوة سياسية قادرة على العطاء في مختلف المجالات الحياتية . وبالتالي عندما قررت السلطة فتح باب التسجيل للسجل الانتخابي، وأعلنت عن موعد الانتخابات المحلية، وأخذت الحركات الإسلامية الأمر على محمل الجد وقررت أن تدخل العملية السياسية لذلك دعت عناصرها وأنصارها والمتعاطفين معها إلى المبادرة للتسجيل، وقد قامت بإصدار بيانات ونشرات تدعو المواطنين إلى المسارعة إلى التسجيل، كما قام عناصرها بالكتابة على الجدران اللافتات، وعلقوا اليافطات لحضّ

الناس على التسجيل في السجل الانتخابي، كما قامت بحضّ المؤسسات التابعة لها أو المؤسسات الإسلامية بتسجيل عدد من المراقبين التابعين لها للإشراف على الانتخابات، وفعلا مارس هؤلاء عملهم في المراقبة منذ اليوم الأول للتسجيل. وقد تساوقت حركة الجهاد الإسلامي مع هذا التوجه فقامت بإصدار بيانات تحضّ أتباعها والناس إلى التسجيل للانتخابات، إلا أن توجه حركة حماس كان أكثر وضوحا، وربما يعود ذلك لما تتمتع به من شعبية كبيرة في أوساط الشعب الفلسطيني...أما الحركة السلفية في قطاع غزة فقد أخذت موقفا مخالفا إذ رفضت هذه الانتخابات وقامت بتحريمها بدعوى أن الانتخابات لا أصل لها في الشريعة الإسلامية، رغم أن الحركة السلفية دخلت الانتخابات في البلاد الأخرى كالكويت. وعليه نقول إن موقف الحركات الإسلامية من موضوع الانتخابات متفاوت من حيث القبول والرفض، إلا أن التيار الأكبر في الحركة الإسلامية وهو حركة المقاومة الإسلامية حماس الذراع العسكري لحركة الإخوان المسلمين، وحركة الجهاد الإسلامي يتفاعل مع موضوع الانتخابات بقوة، وهذا يعني أن موقف الحركات الإسلامية من الانتخابات موقف إيجابي.